جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

إستراتيجيات مكافحة الفساد:
ما لهـا وما عليهـا

إعـداد
أ.د. عامر خضير حميد الكبيسي
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الرياض
٤ ـ ٨/ ١١/ ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٥ ـ ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٦م)

بدم
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويـــــــات

١ . المقدمـــــــة ٣

٢ . الإستراتيجيات المتاحة وأسباب تباينها ٦

٢ . ١ الإستراتيجية السياسـية ٦

٢ . ٢ الإستراتيجية الاقتصادية ٨

٢ . ٣ الإستراتيجية الإداريـــة ١٠

٢ . ٤ الإستراتيجية الأمنية والقضائية ١٣

٢ . ٥ الرؤية الإسلامية للوقاية من الفساد ١٨

٢ . ٦ الإستراتيجية الدوليـــة ٢٠

٣ . الدروس المستفادة من الإستراتيجيات المتاحة ٢٧

٤ . التوصيـــــــات ٢٩

المراجـــــــــع ٣٢

إستراتيجيات مكافحة الفساد : ما لها وما عليها

١ . المقدمة

تباينت الإستراتيجيات والآليات المطروحة حول مواجهة الفساد وسبل التعامل معه وأساليب التصدي له بعد أن كثرت الأحاديث عبر اللقاءات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة، منددة بممارساته ومنذرة بمخاطره وآثاره.

ولكن رغم ما قيل وما نشر عن الفساد والجهود المعلنة التي تبذلها الجهات الرسمية واللاحكومية وعلى مختلف المستويات والأصعدة، فان التقارير الوطنية والدولية باتت تؤكد أن معدلات جرائم الفساد وممارساته في تزايد مستمر في العديد من أقطار العالم وخاصة دول العالم الثالث ومنها أقطارنا العربية والإسلامية. وخير دليل على ذلك ما نشر في تقرير المنظمة الدولية للشفافية لعام ٢٠٠٥م الذي يوضح أن هناك أكثر من ٧٠ دولة في العالم تعاني من فساد خطير في القطاع الحكومي.

ومن المؤسف أن تدرج أسماء بعض دولنا العربية والإسلامية ضمن هذه المجموعة من الدول المتهمة بجرائم الفساد أو المصنفة ضمن المناطق الأكثر احتضاناً له. ووفقاً لآخر تقرير صدر لعام ٢٠٠٥م حصلت عُمان والإمارات وقطر والبحرين والأردن على أكثر من خمس نقاط على سلم النزاهة بينما احتل العراق والسودان ذيل القائمة العربية والدولية.

وعليه لم يعد بالإمكان إزاء هذه الحقائق التغاضي عن تفشي هذه الظاهرة المتصاعدة خلال السنوات الخمس الأخيرة بعد أن تأكدت آثارها

السلبية على الأمن والاستقرار وإعاقتها لبرامج التطوير والتنمية الاقتصادية واستنزافها لموارد وخيرات الشعوب وأجيالها القادمة لصالح قلة من الافراد والشرائح التي آثرت مصالحها الخاصة على الصالح العام مستغلة نفوذها وسلطاتها أحياناً، وخبثها وجشعها أحياناً أخرى لابتداع مختلف الطرق والاساليب ومستغلة الثغرات والمنافذ الرخوة في التشريعات والمؤسسات لتحقيق مآربها اللامشروعة وكسبها السريع دون خوف ولا وجل من محاسبة عاجلة من قبل السلطات والحكومات أو محاسبة آجلة يوم يلقون ربهم الذي أنذر المفسدين من عباده وتوعدهم بالويل والثبور في محكم قرآنه وفي كتبه السماوية الأخرى إن كانوا من غير المسلمين.

ولم تغفل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – وهي الخيمة العربية التي أخذت على عاتقها التصدي لمختلف الجرائم والقضايا المهددة للأمن العربي – هذه الظاهرة، بل أولتها المزيد من الاهتمام وكان آخرها احتضانها للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد والذي عقد في رحابها عام ٢٠٠٣م.

ومواصلة لهذه الجهود يأتي انعقاد هذه الحلقة العلمية لنخبة من رجال الأمن العاملين في أقسام ومكاتب الشرطة الدولية العرب (الإنتربول) ليكون الفساد ومكافحته من بين موضوعاتها لكونهم يتحملون قسطاً من المسؤولية وهم يتعقبون آثار المجرمين المتورطين في جرائمه يتبادلون المعلومات التي تساعد في كشفهم وتسليمهم للسلطات المختصة لمحاسبتهم.

وستسعى ورقتنا هذه إلى التركيز على استعراض أهم الإستراتيجيات والآليات الوقائية والعلاجية المطروحة لمكافحة الفساد وبيان ما لها وما عليها من إيجابيات وسلبيات، على أمل أن تجد من السادة المشاركين ما يثريها ويغنيها من أفكار وممارسات تعكس تجاربهم الشخصية والقطرية.

٢ . الإستراتيجيات المتاحة وأسباب تباينها

تتباين اتجاهات وطروحات المفكرين الذين تحدثوا وكتبوا حول سبل مكافحة الفساد تبعاً لمدارسهم الفلسفية أو تخصصاتهم العلمية أو تجاربهم القطرية مع الفساد والمفسدين . وهذا يصدق على الأدبيات الغربية والعربية على حد سواء . وقد يكون في استعراض بعض هذه الإستراتيجيات ما يساعد لاحقاً في محاولة التوصل إلى الآليات المختلفة التي يمكن للدول المعنية بمكافحة الفساد المفاضلة بينها والانتقاء منها كل حسب ظروفها وامكاناتها ، مؤكدين سلفاً أن لكل منها مؤيدين ومعارضين .

٢ . ١ الإستراتيجية السياسية

يرى اصحاب هذه الرؤية بأن العلاج الحقيقي والناجز لكل ممارسات الفساد تكمن في إقامة النظام الديمقراطي بمواصفاته العصرية القائمة على تداول السلطة عن طريق الانتخابات والفصل بين السلطات الثلاث وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية واعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة واحترام حقوق الإنسان والسماح للتنظيمات الحزبية والإعلامية بمتابعة وتقييم اداء المسؤولين ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم وغيرها من متطلبات التطبيق لهذا النظام المعاصر .

ويبرر هؤلاء صلاحية هذا العلاج لمكافحة الفساد لكونه يمنع الاستبداد والتسلط والتفرد والتستر ويحول دون البقاء بالمواقع لفترات طويلة ولكونه يسمح بالحصول على المعلومات والبيانات حول جميع تصرفات المديرين والمسؤولين ويُمكّن الجماعات والشرائح والتنظيمات من تشخيص الخلل ورفع الدعاوى . كما تكون السلطات القضائية مستقلة في قراراتها التي

تتخذ بحق المفسدين مهما كانت مكانتهم أو منزلتهم السياسية والإدارية دون تدخل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

لكن هذا المدخل لم يسلم من النقد إذ يعارض بعض الكتاب كون الديمقراطية وحدها هي العلاج الذي يصلح لجميع المجتمعات على اختلاف حضاراتها وثقافاتها وأوضاعها المجتمعية. كما أنهم يرون الديمقراطية وفقاً لتجارب بعض الأقطار قد تحولت ذاتها إلى مدخل للفساد إما بسبب إساءة التطبيق من قبل مدعيها أو لعدم توافر التربة الصالحة لإنباتها. ويضربون الأمثلة على ذلك بما تسببه الانتخابات التي تُزور أو يتم فيها شراء الأصوات أو تثار وتتعمق فيها القبليات والنزعات الطائفية. وهناك الكثير الذي يقال عن تجارب الفساد في أمريكا وإيطاليا ودول أوروبا الشرقية وآخرها تجربة «العراق الجديد» الذي يدعيي حكامه الجدد إقامتهم للديمقراطية على الرغم من مئات الألوف من الأرواح التي تزهق في الشوارع تحت مختلف المسميات وفقدان عشرات المليارات من إيرادات النفط حتى صار ذلك البلد من أكثر بلدان العالم في تفشي الفساد. ونموذج كهذا لا يمكن أن يروج له أو يُبشر به على أنه العلاج الناجع لجميع المجتمعات على الرغم من بعض مزاياه التي لو أحسن تطبيقها لخففت من معدلات الفساد دون أدنى شك.

لكن العديد من مستلزمات الديمقراطية غير متوفرة في بلدان العالم الثالث وفي مقدمتها الوعي والنضج السياسي والخبرات والمؤهلات والمهارات التي تتطلبها المشاركة في رسم السياسات وإدارة المؤسسات.

ناهيك عن قول القائلين بأن الديمقراطية تنبع من داخل المجتمعات ولا تُصدر لها من الخارج، وأن الديمقراطية المراد تصديرها في ظل النظام العالمي الجديد ينبغي أن تكون بمقاسات غربية أو أمريكية على وجه التحديد.

أما إذا كانت بخلاف ذلك فلن تروق لهم ولن يتعاملوا معها . وهذا ما أكدته المواقف من الانتخابات الفلسطينية الأخيرة التي لم تعترف بنتائجها الدول الغربية وبدلاً من ذلك فقد عاقبت الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي وهذا هو الفساد بعينه كما تراه شعوب العالم الثالث قاطبة .

٢ . ٢ الإستراتيجية الاقتصادية

وهناك من يُقدّم الاعتبارات الاقتصادية على الديمقراطية السياسية اعتقاداً منهم بأن الفقر وتدني مستويات الدخل وسوء الأوضاع المعيشية وعدم توافر الحد الأدنى من مستلزمات العيش اللائق بالإنسان هي التي تتسبب في إشاعة الفساد . وكذلك الفوارق بين دخول ومرتبات العاملين في المؤسسات الحكومية الدنيا والعليا وبينها وبين ما يدفعه القطاع الخاص أو ما يدفع في الأقطار المجاورة كل هذه العوامل هي التي تدفع ببعض شرائح المجتمعات وخاصة ذوي الدخل المحدود أو العاطلين عن العمل إلى تقبل الفساد وإشاعته سواء بقبول الرشاوى أو بالابتزاز وإساءة استغلال السلطة أو بالاحتيال والغش والتزوير والترويج للسلع الممنوعة في السوق السوداء واختراق الحواسيب والسطو على ودائع البنوك ومعاملات الأجهزة الأمنية وغيرها من ممارسات فاسدة .

لذلك يرون أن تحسين الدخول وتحقيق عدالة التوزيع وتقليل معدلات الفقر وتنشيط برامج التنمية الاقتصادية من شأنه أن يحد من ممارسات الفساد لدى هذه الشرائح الأكثر تورطاً في ممارساتها السلبية .

غير أن هذه التحليلات على أهميتها وواقعيتها لا تصمد أيضاً أمام بعض الانتقادات القائلة بأن الرخاء والرفاه وتحسن الدخول والأوضاع غالباً ما تؤدي إلى اختلال القيم الإيجابية التي تتوارثها المجتمعات النامية ومنها الصبر والنزاهة

والتقشف والقبول بعيش الكفاف لتحل محلها ثقافة الكسب السريع والاستمتاع بمباهج الحياة وتزايد معدلات الاستهلاك للسلع الكمالية والترفيهية.

ويتساءل المنتقدون عن أسباب تفشي الفساد بين كبار الموظفين والمالكين واصحاب رؤوس الأموال من التجار ورجال الأعمال إذا كان الفقر والعوز هما الدافع للفساد. كما أنهم يشككون في واقعية هذا المدخل وإمكانية تطبيقه في العديد من المجتمعات التي تعاني من الفقر والفساد معاً فكيف يمكن الخروج من هذه الحلقة المفرغة وهم يُجمعون على أنه «لا تنمية في ظل الفساد».

ومعلوم أن بعض الداعين إلى امكانية اعتماد التنمية الاقتصادية في أقطار العالم الثالث يرون أن الفساد ذاته بيئة مناسبة لتسريع برامج التنمية ويدعون إلى تقبله كمرحلة آنية لتحقيقها وفقاً لفلسفتهم الذرائعية والبراجماتيه والنفعية. وهم يرون في نموذج بعض الدول الآسيوية ومنها كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة مثالاً على تحقيقها للتنمية الاقتصادية عبر هذا الطريق وأنها اليوم تشهد تحسناً في مكافحتها للفساد عما كانت عليه معدلاته في السنوات السابقة.

غير أن تطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة الذي يدعو له الذرائعيون والبراجماتيون يتعذر قبوله كسياسة عامة ومعلنة في المجتمعات العربية والإسلامية حتى لو كانت بعض الفئات تمارسه فعلاً؛ ذلك لأن تفشي الفساد خلال مرحلة تحقيق التنمية سيجعل منه ثقافة مجتمعية يصعب اجتثاثها خاصة وأن التنمية هي عملية ديناميكية مستمرة وليس هناك حدود لوقفها. وهذا ما يفسر شيوع الفساد في المجتمعات المتطورة اقتصادياً وبين الشرائح ذات الثراء الفاحش في العديد من المجتمعات الغربية التي تعاني اليوم من

تسلط أصحاب رؤوس الأموال ونزوعهم إلى تولي المواقع السياسية العليا ليمارسوا الفساد في مواقع القوة والنفوذ. وهذا هو الخطر الذي باتت تخشاه الدول الديمقراطية والغنية قبل غيرها. فوصول كبار الرأسماليين واصحاب الشركات الكبرى والعملاقة لمواقع السلطة والحكم من شأنه أن يهدد التنمية والديمقراطية معاً.

٢ . ٣ الإستراتيجية الإدارية

طُرح مصطلح الحكمانية Governance لأول مرة في أدبيات جامعة هيئة الأمم المتحدة في طوكيو في بداية عقد الثمانينات حين استعمله رئيس الجامعة الاندنونيسي آنذاك توموكو كبديل لمصطلح الحكومة Gover ment ثم تناوله البنك الدولي عام ١٩٨٨م ليستخدمه كمؤشر للحكم الرشيد الذي يعتمد لتقديم المساعدات والمنح والقروض التي يقدمها البنك للدول بعد أن تأكد له تعرض بعض مساعداته وقروضه للفساد وعدم توظيفها للبرامج التنموية التي خُصصت لها.

ثم شاع استعمال المصطلح بين رجال السياسة والإدارة وأساتذتها خلال عقد التسعينيات والعقد الذي تلاه بعد أن تبنته أغلب المنظمات الدولية والوطنية المعنية بقضايا التنمية الشاملة ثم التنمية المستدامة.

وتعني الحكمانية باختصار إقامة نظم بديلة لتفرد الحكومات وسلطاتها في إدارة جميع شئون المجتمعات وتهميشها للقطاع الخاص وللقطاع التطوعي ولمنظمات المجتمع المدني. وخاصة بعد أن ظهرت عيوب النظم الشمولية وإشكاليات الإدارات المركزية وهيمنتها على قطاعات الانتاج والخدمات مما تسبب بتضخم كوادرها وتشعب هياكلها التنظيمية وتصاعد موازناتها السنوية وبنفس الوقت تدني أدائها وتراجع سمعتها وعدم ثقة

المواطنين بنزاهتها . فاصبحت الحكومات وسلطاتها التنفيذية عبئاً على الدولة وزادت من ديونها كما اصبحت عبئاً على المواطنين الذين باتوا يشكون من فسادها وعجزها . وبذلك تكون الحكمانية هي الإستراتيجية لعصرنة الإدارة في إطار المجتمع المدني ، ومشاركته في ممارسة القوة والنفوذ والسلطة لإدارة الموارد الطبيعية والاجتماعية في إطار التنمية الشاملة ولضمان الشفافية والمساءلة في رسم وتنفيذ السياسات .

أما كيف تسهم الحكمانية في الحد من الفساد فذلك من خلال تخفيف اعباء الحكومة ونقل الكثير من مهامها المتعلقة في إدارة المؤسسات الاقتصادية ، كالإنتاجية والتسويقية والمصرفية والتأمينية للقطاع الخاص ليكون مشاركاً ومنافساً للقطاع العام والحكومي . أما قطاع الخدمات فيمكن للقطاع الخاص والقطاع التعاوني والتطوعي ولمؤسسات المجتمع المدني أن تسهم فيه أيضاً . ومن شأن الحكمانية التي تقوم على الشراكة بين القطاعات الثلاثة الحكومية والخاصة والمدنية أن تُفعّل المساءلة والمراقبة المجتمعية وتنشط التنافس وتقلل الاحتكار وتصبح إدارة الدولة والحكومة لشئون المجتمع وموسساته مسؤولية جماعية وليست تحت سيطرة الحكومة والبيروقراط الذين ينفردون باتخاذ القرارات الكبيرة التي تمكنهم من اساءة إستغلال النفوذ والسلطة والانحراف عن الأهداف العامة والإضرار بالمصلحة الوطنية دون التعرض لمن يكشف الخلل والفساد بسبب التواطؤ بين القيادات الرسمية وحماية بعضها لبعض .

كما أن التنافس بين القطاعات الثلاثة سيجعلها تبحث عن أفضل السبل وتطبق أفضل الأساليب لكسب الزبائن والعملاء وتقديم الخدمات والسلع لهم ؛ فلا يحتاج الموظف إلى من يقدم له الرشاوى والهدايا ولن يضطر المواطن إلى البحث عن الوساطات والعلاقات القبلية لتسيير معاملاته طالما أن هناك بدائل متعددة أمامه وهناك الإعلام الخاص الذي يوصل عبر

وسائله شكاواه وتظلماته إن حدث وتعرض للابتزاز أو الاستغلال. كما تستلزم الحكمانية إقامة نظام الرقيب الإداري Ombudsman لتسلم أي بلاغ عاجل يتعلق بقضايا الفساد لينظر فيها خلال ٢٤ ساعة من وصول البلاغ.

وفي ظل الحكمانية التي يشعر فيها المواطن الفرد ويشعر فيها الموظف المخلص بمسؤولياته الاجتماعية وبانتمائه لوطنه يتصاعد الميل للنقد وكشف ما هو غامض ومخفي من خلال ما يسمى بنفخ الصافرات أو دق جرس الإنذار أو استخدام الخطوط الساخنة التي تدعو لها منظمات المجتمع المدني التي تشكل لمحاربة الفساد والدفاع عن الحقوق والحريات.

وإذا كانت فلسفة الحكمانية تبدو معقولة من الوهلة الأولى فإن ترجمتها إلى إستراتيجية عملية وميدانية للحد من الفساد تبدو طموحاً إن لم نقل مثالية بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث. فالنظم الشمولية والحكومات المركزية في بعض هذه الأقطار لن تستسلم بسهولة لنقل سلطاتها للقطاع الخاص أو لقطاع المنظمات المدنية؛ إما لعدم جاهزية هذين القطاعين وحداثة نشأتهما أو لمقاومة الإدارات البيروقراطية التي ورثت هيمنتها على مختلف القطاعات ومنحتها الهيبة والنفوذ والمنافع والمزايا التي يصعب التنازل عنها.

وهناك من يشكك في آليات الحكمانية التي ستؤدي بالنهاية إلى تقليص سيادة الدولة على القطاع الاقتصادي بمختلف أنشطته الإنتاجية والتسويقية والمصرفية والتأمينية التي ستذهب للقطاع الخاص الأجنبي الأكثر قدرة على إدارتها ومن ثم يتجه القطاع التطوعي والتعاوني للمؤسسات الخدمية. وبذلك تصبح الحكومات في هذه المجتمعات هشة وبلا سلطات مباشرة على إدارة شئونها؛ وتوظيف الحكمانية كذراع للعولمة لتتكامل مع ذراعها الاقتصادي المتمثل بالخصخصة.

وتجارب بعض الدول التي انتهجت هذا الطريق لم تكن مشجعة بعد أن تصاعدت معدلات البطالة إثر تسريح الألوف من موظفي المؤسسات التي تمت خصخصتها . ناهيك عن الفساد الذي رافق عمليات الخصخصة ذاتها حين بيعت تلك المؤسسات بأسعارها الدفترية وقسطت اثمانها على عشرات السنين وأصبحت فئة من ذوي النفوذ والمقربين من رجال الحكم هي المالكة لهذه المؤسسات .

وعليه فان الحكمانية التي تعول على القطاع الخاص والقطاع المدني لا تحمل في طياتها الضمانات التي تكفل عدم فساد القائمين عليها وخاصة إذا كانت ثقافة الفساد قد استشرت بين الأوساط المجتمعية المختلفة وصارت كل شريحة تبحث عن مصالحها الخاصة فعندها سيؤدي اضعاف الحكومات وتحولها إلى حكمانيات مدخلاً اضافياً للفساد وليس علاجاً لها في ظل الظروف الحالية .

٢ . ٤ الإستراتيجية الأمنية والقضائية

وإزاء هذا التعدد في الاتجاهات المطروحة بشأن الفساد من قبل أصحاب الفلسفات والتخصصات المختلفة يقف المواطن العادي يائساً وهو يرى أن أغلب ما قيل وما كتب عن مكافحة الفساد لم يسهم حقاً في الحد منه أو في كشف المفسدين أو تقليص أعدادهم والحد من جرائمهم . وليس غريباً أن يدعي البعض بأن الحديث عن الفساد صار وكأنه بمثابة الترويج والدعاية له أو كأنه إقرار واعتراف بسطوة المفسدين وكأنهم قدر محتوم وشر لابد منه طالما أن أعدادهم تتزايد طردياً مع كثرة الشعارات والخطب والمؤتمرات التي تتحدث عن الفساد كظاهرة ليس إلا .

بل إن المفسدين أصبحوا يُسعدون بهذه الحملات الإعلامية والخطب النارية والمؤتمرات الرسمية التي أصبحت بمثابة محطات للتنفيس، ولإفراغ شحنات الكراهية ضد الفساد. وأن ما يبذل فيها من جهد ووقت ومال اصبح يستنفد الطاقات ويشغل الأفراد والمفكرين والأجهزة عن المجابهة الحقيقية وصياغة الإستراتيجيات ووضع البرامج العلمية والعملية لكشفهم وتشخيص ممارساتهم والتعرف على آلياتهم وعلاقاتهم التي غالباً ما تظل بعيدة عن اهتمام هذه المؤتمرات والندوات والهيئات الرسمية.

ولذلك بدأت بعض الجهات الشعبية وجمعيات المجتمع المدني، تحركها وتساندها القوى المعارضة والداعية للإصلاح والتغيير، الدعوة إلى التصدي للمفسدين كأفراد وجماعات منظمة تعمل في مختلف الاجهزة الحكومية والمهن الوظيفية أو تتعامل معها من شرائح المقاولين والمستوردين وممثلي الشركات المحلية والأجنبية والعمل على كشف هوياتهم وتشخيص ممارساتهم والتعريف بالمتواطئين معهم. وقد اتخذوا من وسائل الإعلام ومن صفحات الإنترنت ومن إقامة المنظمات المتخصصة لمكافحة الفساد والمفسدين واستلام الشكاوى والدعاوى واستخدام الهواتف الساخنة ودق أجراس الإنذار والنفخ في الصافرات اساليب لتحقيق مساعيهم وأهدافهم.

وفي ظل هذه الإستراتيجية تحول الحديث عن مكافحة الفساد من لغة التعميم والشمول إلى لغة الأسماء والأرقام وتحديد المواقع والأماكن والأوقات والأزمان ولفت الأنظار إلى بعض كبار المفسدين ومن يتعاون معهم سواء أكانوا من بين الوزراء أو أعضاء السلطة التشريعية أو كانوا قضاة وأساتذة جامعات وأطباء ومهندسين ومدراء بنوك ومعارف أو تجار استيراد وتصدير. ولم تقف جهود هذه المنظمات عند الفساد السياسي والاقتصادي

والإداري بل تجاوزته إلى الفساد الأخلاقي والفني والإعلامي وفساد الصغار والفقراء والمتسولين وغيرهم، فهؤلاء عموماً أصبحوا يتفننون في أساليبهم اللامشروعة ويستخدمون التحايل والتزوير والإغراء والاغواء والابتزاز واستغلال المواقع والعلاقات الاجتماعية والانتماءات الحزبية لتحقيق مآربهم المختلفة كل حسب مهاراته وتمرسه في هذه المهنة أو تلك. لذلك يدعو أنصار هذه الإستراتيجية إلى تفعيل الأجهزة الأمنية والمحاكم وهيئات الادعاء العام كما ينادون بتعديل القوانين القديمة لرفع سقف العقوبات إزاء جرائم الفساد ولاسترجاع الأموال التي تم الحصول عليها بغير وجه حق من قبل المفسدين.

ولا شك في أن تحولاً نوعياً كهذا ستكون له فوائده السريعة المتمثلة في الترهيب من ممارسة الفساد، لأن كشف البعض من المفسدين سيكون رادعاً أو عبرة لغيرهم ممن يفكرون مستقبلاً بممارسته؛ كما أن التوغل في جميع المنظمات والقطاعات ومجالات العمل ستكون صورة حية ومعبرة عن مختلف الفئات المفسدة ودون استثناء، وستبلور الأساليب النوعية والتخصصية التي تمكن أتباعها من مطاردة هؤلاء والتضييق عليهم.

إلا أن على هذه الاستراتيجية عدداً من المآخذ حين يساء استخدامها: فهي تثير الذرائع بنشر الفضائح بلغة التهويل والمبالغة فتشغل الجمهور بمتابعتها وإثارة الإشاعات حولها، وبنفس الوقت قد تكيل التهم قبل التأكد من صحتها لمجرد تشويه السمعة لاغراض شخصية أو لتصفية حسابات؛ كما أنها تضعف ثقة الناس ببعض القيادات وبالأجهزة الحكومية المختلفة وتدعهم ينصرفون عن التعامل والتعاون معها. وهذه جميعاً تضعف من هيبة النظام السياسي وتعيق فاعليته قبل أن تكون أجهزة القضاء قد قالت كلمتها أو أن الأشخاص

المتهمين يعطون الفرصة للدفاع عن أنفسهم . وحتى حين تثبت صحة بعض الادعاءات ويتم التأكد من تورط المتهمين بممارسات الفساد فإن الثمن الباهظ الذي يدفعه البعض الآخر ممن تثبت براءتهم سيكون باهظاً .

وهناك من يضيف لهذا المآخذ على هذه الإستراتيجية الخشية من أن تسعى بعض شرائح المفسدين المعروفين بقدراتهم الاستثنائية على التصنع والتمثيل وتقمص الأدوار إلى اختراق هذه الجماعات المدنية والإصلاحية فيتصدروها ويندمجوا مع اعضائها متظاهرين بمكافحة الفساد والمفسدين ليلعبوا أدوارهم الفاعلة في صرف الأنظار عن المفسدين الحقيقيين وإشغال الجمهور بقضايا ثانوية أو أحداث مصطنعة أو توجيه الاتهام للصغار أو لبعض الأبرياء لتشويه سمعتهم ومنعهم من مواصلة التصدي للمفسدين الحقيقيين أو كشف الأساليب والطرائق التي تنتهجها شبكات الفساد المنظم . بل إن هناك العديد من الحالات التي تؤكد إمكانية هؤلاء من اختراق الأجهزة الأمنية وتوريط بعض رجال الأمن في شبكاتهم . كما أنهم تمكنوا من الوصول لبعض القضاة والحكام وهيئات الادعاء العام ممن تعاونوا أو ضعفوا أمام اغراءاتهم وساهموا في تبرئة ساحتهم .

وبسبب مثل هذه الممارسات الخبيثة لأقطاب الفساد تختلط الأوراق ويفقد البعض حماسهم وهم يرون أن الجناة يصبحون حماة أو أن التهم تلصق بالأبرياء أو بصغار المتورطين ممن يصطادون صغار السمك على شواطئ الأنهار بينما تظل الحيتان و«هوامير» الفساد تستعرض في البحار بعيدة عن الأنظار وخارج دائرة الشك وليس الاتهام أو المراقبة .

أجل إن لكل إستراتيجية أو خطة رسمية أو شعبية ترسم هنا وهناك لمكافحة الفساد، خطط وإستراتيجيات مضادة تضعها شبكات الفساد المنظم والمعولم إن لم تسبقها وتحسب لها الحساب قبل وضعها . وإن المعلومات

والخبرات المتاحة لدى شبكات الفساد حول الاحتياطات والتدابير الاحترازية يتم تبادلها محلياً ودولياً لتجنب الوقوع في الكمائن والألغام التي تنصب لهم من قبل الجهات المعنية بمكافحتهم، على غرار ما يتم تبادله بين مكاتب الانتربول من تعاون وتبادل للمعلومات حولهم. فهي حرب غير معلنة تستخدم فيها كل مصادر القوة ووسائل الاتصال وأساليب التفكير والتخطيط والاعداد وحرب الإشاعات. كما تستخدم فيها أساليب الكر والفر والهجوم والانسحاب ولكن بطرق مختلفة وتبعاً للظروف وللامكانيات المتاحة.

ومن بين ما تستخدمه الشبكات المتمرسة في تعاطي الفساد والمدمنة على ممارساته هو أسلوب التكيف والتأقلم لظروف الزمان والمكان. فالفاسدون والمفسدون على سبيل المثال يخمدون ويختفون حين تشتد عليهم الحملات التي تعقب هبات المكافحة الموسمية أو حين يكشف بعض عناصرهم أو المتعاونين معهم وقد يتنقلون أو يحولون أنشطتهم وربما يشاركون غيرهم في نقد الفساد والانخراط في حملات مكافحته. فمعلوم أن من خصائص هؤلاء قدرتهم على التحمل والتلون وقابليتهم على تغيير الآليات ولبس الاقنعة تبعاً للفصول وللغيوم المحيطة بهم.

ونحن لا نريد من حديثنا عن الخصائص والقدرات التي تتمتع بها شبكات الفساد المحلية والدولية المعاصرة أن نخلق اليأس في النفوس أو نثبط الهمم لدى عامة الناس أو لدى المعنيين بمكافحة الفساد وتعقب المفسدين، وإنما العكس هو الصحيح. فما نريده هو أن نثير الهمة ونلفت الانظار ونستجمع القوى الخيرة ونوحد الجهود من أجل الإسهام في مواجهة هذا السرطان الذي يهدد استقرار المجتمعات ويفقدها هويتها ويستنزف مواردها بعد أن أصبحت ممارساته وصفقاته تدر المليارات على قلة من الأفراد بينما يظل عامة الناس يكدحون من أجل قوت يومهم.

٢ . ٥ الرؤية الإسلامية للوقاية من الفساد

وفي خضم هذه الاتجاهات والمواقف المختلفة من الفساد يطرح الفقهاء ورجال الشريعة الإسلامية مواقفهم من هذه الظاهرة التي سبق أن تناولها الصحابة والسلف الصالح منذ قيام الدولة الإسلامية الأولى في المدينة وحتى يومنا هذا بالعديد من الدراسات والفتاوى .

وتنطلق معالجتهم هذه من قرابة خمسين آية ورد ذكرها في القرآن الكريم وقرابة عشرة أحاديث جاءت في السنة المطهرة ، تؤكد جميعها النهي عن إتيان الفساد وبيان أنواعه وأسبابه وبواعثه وتلوم وتندد بالمفسدين وتوضح العقوبات المقترنة بجرائمه ومنها جرائم الحدود وجرائم الاعتداء على النفس . كما حددت عدداً من المفاسد التي لا حد فيها ولا كفارة وتُركت لتقدير واجتهاد ولي الأمر . وإضافة لذلك أسهم الفقهاء في وضع العديد من القواعد والأحكام التي ينبغي مراعاتها في منع الفساد والوقاية منه ثم مكافحته والتصدي لممارساته . نذكر منها ما يلي :

- قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح .
- قاعدة دفع أعظم المفسدتين بأخفهما .
- قاعدة دفع أعم المفسدتين وتحمل أخصهما .
- قاعدة سد الذريعة المفضية إلى المفسدة .

والذي يراه أنصار الشريعة ودعاتها «أن البشرية لم يبق لها من ملاذ إلا الشريعة الإسلامية فهي الملجأ والمنجا الوحيد والأخير للإنسانية كي تحافظ على خصائصها والوصول إلى الأنسب والأصلح لأن جميع المفاسد فيها مدفوعة وكل المصالح فيها مجلوبة» .

والذي تتميز به الشريعة الإسلامية عن غيرها من النظم والاتجاهات والقوانين الوضعية هو العقوبات الدنيوية التي تقررها لجرائم الفساد والتي تشمل إفساد النفس والأرض والمال والعرض وغيرها، إضافة إلى العقوبات الأخروية التي تعتبر بمثابة السياسة المانعة والواقية لمختلف انواعه وممارساته والمتمثلة في دعوتها إلى تحقيق العدل والأخوة والمساواة بين الناس وسد منافذ الجرائم والمفاسد من خلال تحريم المواد المخدرة والمغيبة للعقل والمؤثرة على الإدراك ومنعها لمسببات العداوة والبغضاء والحقد وسد أبواب الفتن ودعوتها إلى التكافل الاجتماعي ونصرة الضعفاء.

كما شهدت الدولة الإسلامية عبر عصورها المتعاقبة إقامة الهيئات والمؤسسات الدعوية والرقابية **كديوان الحسبة وديوان المظالم وجمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** إضافة إلى تركيزها على دور هؤلاء القضاة في احقاق الحق والنظر بدعاوى الفساد.

وإضافة لكل ذلك دعت الشريعة الإسلامية الأفراد والجماعات إلى تحمل مسؤولياتهم إزاء تغيير المنكر ودفع المفاسد باليد واللسان والقلب حسب القدرة والاستطاعة. وبذلك تجعل الرؤية الإسلامية من مكافحة الفساد مسؤولية فردية وجماعية يتحملها الراعي والرعية بكل فئاتها وشرائحها.

ومصدر القوة في الرؤية الإسلامية ويتمثل في غرس الإيمان وتعميق مفهوم التقوى وخشية الله في السراء والضراء ليكون حاضراً مع الفرد كلما ساورته نفسه أو ضعف أمام هواه ونزعاته الفطرية ليعود إلى رشده. وحتى حين يتورط أو يخطئ في موقف ما أمام إغراءات الفساد تظل التوبة أمامه مفتوحة طالما أن خير الخطائين التوابون. وهذه الحصانة الإيمانية لو تحققت في النفوس لما احتاجت الحكومات ولا الحكمانيات إلى الكثير من الأجهزة والهيئات والمحاكم المتخصصة في النظر في قضايا الفساد، ولظلت النفقات

والاعتمادات المخصصة لها سنوياً تصرف على برامج التنمية ومكافحة الفقر وليس لمكافحة الفساد.

لكن الصعوبة التي تواجه تطبيق وتعميم هذه الرؤية اليوم هي هذه الفجوة البالغة بين الفكر والتطبيق. أي بين ما يعرفه المسلمون عن مبادئ دينهم وعن أركان إسلامهم وما يبيحه ويحرمه من تصرفات وممارسات وفقاً للنصوص، وبين ما يفعلونه في حياتهم الوظيفية واليومية من أعمال أو يؤدونه من مهام وواجبات أو تدفعهم إليه الظروف والنفوس. وهذه الفجوة هي التي تفسر تصاعد معدلات الفساد في أقطار العالم الإسلامي مقارنة بغيرها من الأقطار الإسلامية. ولا شك في أن للغزو الثقافي والإعلامي ولموجات التغريب ولغيبة تطبيقات الشريعة الإسلامية عبر مراحل الاستعمار والسيطرة الأجنبية إثر إنهيار دولة الخلافة آثارها الواضحة. كما أن للدعوات العلمانية التي يروج لها أنصار العولمة والحداثة حول فصل الدين عن الدولة والحد من التعليم الديني في مراحل التعليم المختلفة وإغراء الآباء بإدخال أبنائهم للمدارس والكليات الأجنبية ومحاولات الفصل بين كليات القانون وكليات الشريعة وغيرها الكثير ستحد جميعها من إمكانية تعميم هذه الإستراتيجية والاعتماد عليها كلياً لمنع الفساد أو مكافحته في العديد من أقطارنا العربية والإسلامية حتى أصبح الداعون لهذه الرؤية وكأنهم يغردون خارج السرب على حد قول اللبراليين والحداثيين الجدد عنهم.

٢ . ٦ الإستراتيجية الدولية

وكان من الطبيعي أن تبرز للعيان بعض الدعوات في الهيئات والمنظمات الدولية ومن القياديين والمفكرين الذين سبق لهم العمل فيها لسنوات طويلة مستنكرة شيوع الفساد وتفشيه بعد أن تحول من كونه مرضاً

محلياً أو وباءً اقليمياً ليصبح ظاهرة عالمية تتزامن مع بزوغ النظام العالمي الجديد اثر انتهاء الحرب الباردة وهيمنة القطب الواحد على الساحة الدولية. وبعد أن تكشفت القنوات والشبكات الدولية للجريمة المنظمة التي تتسرب عبرها ممارسات الفساد المعولم وفقاً لقاعدة الأواني المستطرقة التي جعلت منه سرطاناً يعم الكبار والصغار، الأغنياء والفقراء، أهل الشمال وأهل الجنوب في ظل هذه القرية الكونية التي صار الناس فيها شركاء بالسراء والضراء.

لذلك يأتي البرنامج الدولي لمكافحة الفساد وما تضمنه من جهود وسياسات وخطط واتفاقيات معبراً عن اهتمامات العولمة والنظام العالمي الجديد الذي يدعي تصديه لظاهرة الفساد على صعيد النظم والحكومات والمجتمعات عبر جميع القارات.

لقد بدأت هذه الجهود عام ١٩٨٨م حين أقرت ١٠٠ حكومة اتفاقية الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة والعقاقير الخطرة وحرمت غسل الأموال ودعت إلى رفع الحواجز السرية في البنوك التي كانت تتستر على حسابات المفسدين. وأعقبتها قمة باريس عام ١٩٨٩م التي ضمت ٢٦ دولة صناعية فأقرت تشكيل فرق عمل للإجراءات المالية وللتدابير المضادة للفساد ووضعت ٤٠ إجراءً وقائياً وعلاجياً ضد الفساد. وفي عام ١٩٩٣م تم انشاء منظمة الشفافية الدولية من قبل بعض المسؤولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي لتكون على غرار منظمة العفو الدولية مكرسة نشاطها لتتبع واقع الفساد وداعية إلى ترويج ثقافة الشفافية والنزاهة في معاملات الحكومات وشركات الأعما، . ومقرها في برلين. وقد دأبت على نشر تقاريرها السنوية الموضحة لترتيب دول العالم حسب نزاهتها وفسادها، وآخرها تقريرها لعام ٢٠٠٦م ولها موقع على الإنترنت وبالإمكان الدخول عليه والحصول على أدبياتها وتقاريرها مجاناً.

وفي عام ١٩٩٤م عقد المؤتمر الأممي في نابولي حول الجريمة المنظمة والعابرة للحدود وصدر إعلان نابولي الذي وقعته ١٣٨ دولة تؤكد مواقفها من مكافحة الفساد في إطار الجريمة المنظمة وتعهدت هذه الدول بمضاعفة جهودها وتعاونها. كما دعا المؤتمر الاقتصادي العالمي عام ١٩٩٥م وهو أكبر منظمة دولية لكبار المسؤولين التنفيذيين إلى إنشاء فريق دافوس كرابطة غير رسمية لبيوت الأعمال الدولية ومسؤولي تنفيذ القوانين لدراسة كيفية محاربة الفساد بآليات عالمية. ثم أقر مجلس منظمة التعاون والتنمية في نفس العام توصية رسمية تدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير فعالة لردع ومنع تقديم الرشاوى إلى المسؤولين العموميين الأجانب عند عقد الصفقات والعقود معهم وقد كانت مباحة قبل ذلك.

وفي عام ١٩٩٦م دعت غرفة التجارة الدولية ومقرها باريس إلى تنفيذ توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإصدار أول تعديل في قواعدها ومعاييرها يدعو إلى وقف الرشاوى وبذل الجهود لمكافحتها. وفي العام الذي اعقبه تبنت لجنة الوزراء التابعة للمجلس الأوربي قراراً يضع ٢٠ قاعدة جديدة للحرب على الفساد تتعلق بتطبيقات القانون الجنائي والمدني وتنظيم الشفافية والمساءلة. كما طور المجلس الأوربي نموذجاً لقواعد السلوك للموظفين العموميين في الدول التابعة له عام ١٩٩٩م.

وفي عام ٢٠٠٠م وبتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومركز مكافحة الجريمة الدولية أعدت هيئة الأمم المتحدة برنامجاً دولياً لمكافحة الفساد تم الإعداد له من قبل خبراء اجتمعوا في فيينا واتفقوا على تعريف الفساد وبيان مخاطره. وقد جاء في ديباجة المشروع ما يلي:

«إن الجمعية العامة إذ تقلقها خطورة المشكلات التي يطرحها الفساد والتي يمكن أن تهدد استقرار المجتمعات وأمنها . . . وتُعرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للخطر . . . وإذ يقلقها أن حالات الفساد ولا سيما الواسعة النطاق غالباً تنطوي على مبالغ مالية طائلة تمثل نسبة كبيرة من موارد البلدان المتأثرة، وأن تسريب تلك الأموال يلحق ضرراً بالغاً بالاستقرار السياسي لتلك البلدان وتطورها الاقتصادي والاجتماعي . . . فإنها تدعو إلى مواجهة الفساد بأساليبه المختلفة وتدعو إلى تعاون جميع الدول لمواجهة جرائمه وأخطاره . . .» .

أما أهم الوسائل والأساليب التي حددها الميثاق لمكافحة الفساد فهي :

- إعادة الأموال المودعة بطريقة غير شرعية .
- وضع تشريعات وطنية لمكافحة الفساد .
- بناء مؤسسات للوقاية والمكافحة .
- رفع درجة الوعي لدى الجمهور .
- توفير الاستقلالية لسلطات مكافحة الفساد .
- وضع المعاهدات والاتفاقيات الدولية للتعاون في مكافحته .
- إصلاح الإدارة العامة والمحلية وإعادة النظر بالتشريعات .
- إنشاء جزر للنزاهة والاستقامة داخل المنظمات .
- وضع مواثيق شرف وأخلاقيات لممارسة المهن .
- اعتماد الشفافية وفتح الأبواب أمام الجمهور للحصول على المعلومات .
- تدريب الكوادر العاملة في الكشف والتحقيق بقضايا الفساد .
- استخدام المراقبة الإلكترونية في نقاط التفتيش والمرور .

وفي إطار هذا البرنامج تم عقد مؤتمر بوينس أيرس عام ٢٠٠١م لمنظمة الدول الأمريكية لوضع الآليات لتطبيق أدوات البرنامج الدولي لمكافحة الفساد هذا.

وفي عام ٢٠٠٥م عقد في برازيليا المنتدى العالمي الرابع لمحاربة الفساد وكان شعاره «من القول إلى الفعل» وانتهى إلى متابعة الجهود التي تمت والمنجزات التي تحققت في مكافحة الفساد.

وأحدث مؤتمر دولي عقدته هيئة الأمم المتحدة حول مكافحة الفساد افتتح في ٢٢ أكتوبر لعام ٢٠٠٦م في بكين عاصمة الصين ليعلن إقامة الاتحاد الدولي لهيئات ومنظمات مكافحة الفساد في العالم، وقد حضره ٩٠٠ مندوب يمثلون ١٣٧ دولة في العالم وممثلون لـ ١٢ منظمة عالمية ومؤسسة دولية. وقد تم انتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد وخطة عمله المستقبلية لمكافحة الفساد.

أما دور منظمة الانتربول (Interpol) أو منظمة الشرطة الدولية التي انشئت عام ١٩٢٣م في مجال مكافحة الفساد فقد بدأ منذ عام ١٩٩٨م بصفة رسمية وصريحة عندما استضافت سكرتاريتها العامة المؤتمر الدولي الأول حول الفساد المرتبط بالجرائم وذلك بمدينة ليون في فرنسا وخلاله تم تشكيل مجموعة مكافحة الفساد ضمن هذه المنظمة الدولية بمسمى : (Interpol Group of Expert on Corruption) واختصارها (IGEC) وكلفت بوضع إستراتيجية لمكافحة الفساد تتضمن :

أ ـ تعميق الوعي والفهم بأساليب وأشكال وآثار الفساد.

ب ـ تحسين أساليب تطبيق قوانين مكافحة الفساد.

ج ـ تنشيط وتفعيل التعاون الدولي بمكافحة الفساد.

وتضم هذه اللجنة أعضاء يمثلون مختلف المناطق والقارات كما تم تمثيل المنظمة الدولية للشفافية والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة وبعض الأساتذة الجامعيين وقد عقدت اللجنة حتى الآن ١٣ اجتماعاً دورياً، أما أهم منجزاتها فهي :

١ ـ الاتفاق على تعريف إجرائي للفساد .

٢ ـ وضع رسالة للمجموعة تعبر عن أهدافها وأنشطتها .

٣ ـ صياغة ميثاق عمل اخلاقي للسلوك الحسن .

٤ ـ القيام باستطلاع آراء حول نزاهة رجال الشرطة في ١٨١ دولة واجراء المقارنات المرجعية بين الممارسات لمعرفة التجارب الأفضل .

٥ ـ وضع مسودة لمعايير أداء رجال الشرطة المعنيين بمكافحة الفساد والخدمات التي يقدمونها . وقد تم إقرارها في الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠٢م المنعقد في الكاميرون .

٦ ـ وآخر إنجازاتها نشرها لمكتبة أفضل الحالات العملية للتحقيق بالفساد .

Library of Best Practice designed to aid investigation of corruption cases.

وقد وضعتها في كتب وعلى (CD-ROM) وستواصل نشر طبعات جديدة عنها .

وهناك ١٨٦ دولة تنتمي لهذه المنظمة الدولية الهامة التي تنهض إلى جانب مكافحتها للفساد بتقديم التسهيلات والاتصالات الدولية والخدمات والمعلومات الموثقة في قواعد للبيانات حول الجرائم والمجرمين وتشمل الأسماء والأماكن لتواجدهم وطبعات الأصابع وبصمات (DNA)

وجوازات السفر المسروقة والمزورة وأسماء الأشياء ومواصفات كل ما تتم سرقته أو له علاقة باقتراف الجرائم الدولية. وتقدم خدماتها السريعة والطارئة على مدار الساعة للتعقب والمراقبة والقبض وإيصال المعلومات أولاً بأول.

والمتأمل بالجهود الدولية المشار لها آنفاً يلحظ أنها جاءت متأخرة وبعد أن أسهمت أغلب الدول الكبرى وعبر شركاتها المتعددة الجنسية وعبر المنظمات الدولية المتخصصة ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعبر قرارات مجلس الأمن الدولي التي أقرت فرض الحصار السياسي والاقتصادي على الدول التي لم تستجب لإرادة الدول المهيمنة على النظام العالمي الجديد وأدت إلى إنعاش الفساد بكل أشكاله، كما أن للحروب التي فرضت على بعض الأقطار بغطاء من الشرعية الدولية وبدونها، وقرارات الفيتو التي تتخذ إزاء التنديد بالظلم والقهر السياسي ومنع تشكيل لجان التحقيق بحق الاعتداءات الغربية في العديد من أقطار العالم تعد بذاتها فساداً سياسياً أو دولياً تمارسه الدول القوية على الدول الضعيفة.

بل إن استنزاف الموارد والخيرات الطبيعية للدول النامية على مدار عقود طويلة وعبر اتفاقيات عقدت معها إبان عهود السيطرة والاستعمار بأسعار زهيدة كانت سبباً في هذا الفقر والتخلف الذي بات اليوم بيئة منعشة للفساد بكل أشكاله.

ناهيك عن الرشاوى والسرقات التي كانت الدول الغنية والمنظمات الدولية تمارسها عن طريق عقد الصفقات وتوقيع مناقصات شراء الاسلحة أو تقديم المنح والمساعدات التي يذهب قسط كبير منها عبر ما يسمى بالباب الدوار للفساد.

وقد كشفت التحقيقات عبر العقد الأخير عن فساد عدد من قيادات المنظمات الدولية ذاتها بما فيها الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة وما يتفرع عنها من لجان تشرف على برامج النفط مقابل الغذاء وبرامج البحث عن أسلحة الدمار الشامل وبعض خبراء ورؤساء البنك الدولي وصندوق النقد العالمي، مما يعني أن الجهود الدولية التي يقال إنها تبذل لمكافحة الفساد ليست إلا ذراً للرماد في العيون وأن الدول الكبرى والمنظمات الدولية الخاضعة لها لا تزال تمارس فسادها السياسي والاقتصادي والثقافي وتصدره لاقطار القرية الكونية تحت مسميات مختلفة. أما البرامج الدولية التي تدعي بأنها لمكافحة الفساد فهي أشبه بمن يحاول غلق النوافذ بوجه اللصوص لكنه يبقي الأبواب أمامهم مفتوحة.

٣. الدروس المستفادة من الإستراتيجيات المتاحة

١ ـ إن أول درس يمكن استخلاصه من الاستعراض الموجز لإستراتيجيات مكافحة الفساد هو أنه لا يمكن التسليم بأمكانية مكافحة الفساد في جميع الأقطار بإستراتيجية موحدة يظن بأنها صالحة في مختلف الأماكن والأزمان نظراً لتباين البيئات والمجتمعات والحضارات من جهة، ولقابلية الظاهرة على التكيف والتأقلم مع هذه الظروف بأشكال وأساليب متباينة. ولذلك يمكن الجمع بينها والاختيار منها وفقاً لما تقتضيه مراحل المكافحة والوقاية من الفساد.

٢ ـ إن الاستراتيجية التي تصلح لمكافحة الفساد في أي من السلطات الثلاث قد لا تصلح لغيرها من السلطات. وينطبق ذلك على الوزارات التنفيذية وعلى القطاعات والمنظمات التي تتباين مهامها

وأنشطتها الاقتصادية والخدمية على اختلافها. وكذلك الحال بالنسبة للتعامل مع الفساد في المهن والحرف المجتمعية المختلفة فلكل منها ما يناسبها.

٣ ـ إن مجرد التأكيد والتركيز على مكافحة الفساد وتعقب ممارسته والقبض على بعض المتورطين فيه ومعاقبتهم لن توقف نزيفه ولن تحد من معدلاته وأخطاره ما لم يتم تشخيص الأسباب البيئية المؤدية إليه والدوافع الشخصية والجماعية المشجعة عليه والروافد والمنابع التي تغذيه وتنعشه، وهذه لا تزال موضع خلاف وجدل وتباين في وجهات النظر حول أشدها تأثيراً فيه والسبل المناسبة للتعامل معها.

٤ ـ إن من السهل أن تشكل اللجان وتكون الفرق وتقام المجالس العليا المتخصصة في مكافحة الفساد ولكن من الصعب إقامة مراكز علمية وبحثية ومعاهد متخصصة في تشخيص الفساد وقياس معدلاته ومتابعة حركته ومقارنة آثاره ومن ثم اقتراح السياسات وتقديم التوصيات التي يمكن ترجمتها إلى حملات رسمية وشعبية للتصدي له بصفة دائمة ومستمرة بديلاً للهبات الانفعالية والموسمية التي تظهر بين الحين والآخر.

٥ ـ إن مكافحة الفساد لا يمكن أن تجد صداها في النفوس والعقول ما لم يتم التصدي لثقافة الفساد التي تسبق الممارسات وتغذيها وتشيعها عبر كل المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية والمدنية. ومن المؤسف أن تظل الجهود والخطط الهادفة إلى سبرغور هذه الثقافة المستوردة والمكتسبة بعيدة عن التحليل والتعليل والمواجهة.

٦ ـ ومن الغريب أن تنشغل الدنيا بأسرها وتتفرغ أجهزتها ومؤسساتها ومنظماتها الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب فتجيش له الجيوش التي تقصف المدن وتهلك الحرث والنسل، وتدق لمكافحته الطبول عبر الفضائيات ومختلف وسائل الإعلام وتوقع لمحاربة الإرهابيين الاتفاقيات الدولية وتشكل الجمعيات والاتحادات، ولا تخص مكافحة الفساد بعشر هذا الاهتمام الذي يوجه اليوم للإرهاب. يحدث ذلك على الرغم من إجماع ذوي العقول المنفتحة والضمائر الصادقة على **أن الإرهاب هو الابن الشرعي للفساد** الذي صدرته ولا تزال تمارسه القوى الكبرى وشركاتها العملاقة ومنظمات هيئة الأمم المتحدة المسخرة لخدمتها!!!.

٤ . التوصيات

١ ـ إن الحديث عن الفساد ينبغي ألا يكون هو الشغل الشاغل وكفى. فمكافحته لن تتحقق بمجرد عقد الندوات والمؤتمرات وإلقاء المحاضرات على أهميتها.

٢ ـ إن الإستراتيجية التي نقترحها للتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة ينبغي أن تكون نابعة من إرادة الراعي والرعية ومن قناعات الأفراد والجماعات والأسر والمنظمات الرسمية والأهلية ومعبرة عن فهمها وقناعاتها بمخاطر الفساد وآثاره وضرورة المشاركة في مقارعته أينما وجد، ومن أين أتى.

٣ ـ إن توجيه الجهود وتكثيفها للتعريف بممارسات الفساد على مختلف المستويات وفي جميع المجالات المجتمعية والسياسية والاقتصادية والإدارية والتربوية والاجتماعية وتعقبها لدى أصحاب المهن الطبية

والتعليمية والهندسية والقضائية والأمنية ينبغي أن يكون واجباً وطنياً وشرعياً وإنسانياً يشارك فيه الجميع مهما كلفهم ذلك من ثمن وفقاً للقاعدة الشرعية «دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح». وهذا يقتضي أن يتبنى البعض من أصحاب هذه المهن مسؤولياتهم كل حسب تخصصه.

٤ ـ لكن ذلك لا يحول دون ضرورة وضع الإستراتيجية البنائية والوقائية التي تُحَّملُ الأسر والمدارس والمساجد ووسائل الإعلام وجميع المنظمات والوزارات والقطاعات تبني ثقافة عربية إسلامية تحفظ للأمة هويتها وتغرس في المواطن حب الوطن والانتماء والولاء وتعمق فيه حب العمل والإتقان والاعتماد على النفس وتحمل مصاعب الحياة وعدم التعجل في كسب الرزق أو التهاون بالقيم والآداب الموجهة للسلوك وهذه هي ثقافة النزاهة التي ينبغي أن تحل محل ثقافة الفساد.

٥ ـ وتوصيتنا الأخيرة نتوجه بها لرجال الأمن وكل العاملين في أجهزته على اختلاف قطاعاتهم بأن يتقوا الله في مصادر رزقهم ويراقبوا أنفسهم وهم يتعاملون مع مواطنينهم فيحسنوا معاملتهم ابرياء كانوا أو متهمين والأهم من كل ذلك ألا يكونوا يوماً من الجناة في قضايا الفساد بعد كل الذي بذلته مجتمعاتهم في إعدادهم وتدريبهم كحماة للوطن وللمواطن فعليهم أن يراقبوا أنفسهم مثلما يراقبون الأخرين. فالبشر جميعاً بما فطروا عليه يمكن أن يكونوا مشاريع للخير ومفاتيح للعمل الصالح ويمكن أن تحولهم الاهواء والشهوات ودسائس الشيطان لينقلبوا إلى منافذ للشر وأدوات للفساد من حيث

يقصدون أو لا يشعرون، وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴿١٠﴾﴾ (الشمس).

والله نسأل أن يقينا جميعاً شر الفساد بكل أشكاله وألوانه. وحين تتضافر الجهود الرسمية والشعبية، المدنية والأمنية نحو إشاعة العدل والمساواة والتمسك بثقافة النزاهة والأمانة ويؤدي الجميع واجباتهم بإتقان وإخلاص ستتراجع ممارسات الفساد وبذلك يجفف أحد المصادر الرئيسية للإرهاب وهذا ما ينبغي إدراكه عند وضع الإستراتيجيات الموجهة لمكافحة الظاهرتين معاً.

المراجـــع

الأصفر، حمد (٢٠٠٢م)، «الضوابط الاخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة». المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

اكرمان، سوزان روز (٢٠٠٣م)، الفساد والحكم، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية، عمان.

بوساق، محمد المدني (٢٠٠٢م)، اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الجمعية اللبنانية للشفافية (٢٠٠١م)، حق الجمهور بالمعرفة، لا فساد، بيروت.

الجيوسي، عبدالله (٢٠٠٥م)، الفساد: مفهومه وأنواعه وسبل القضاء عليه: رؤية قرآنية، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، العدد ٥، عمان.

سمير، شيخ (١٩٩٨م)، «الركائز الثلاث لمحاصرة الفساد العالمي»، مجلة الأموال، العدد ١٦.

روبرت، ليكن (١٩٩٧م)، «وباء الفساد الكوني» الثقافة العمالية، العدد ٨٥.

شمالي، نصر (١٩٩٥م)، فساد النظام العالمي: الضعف في ذروة القوة. دار المستقبل، دمشق.

الكايد، زهير (٢٠٠٣م)، الحكمانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

الكبيسي، عامر خضير (٢٠٠٥م)، الفساد والعولمة: تزامن لا توأمه. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

ـــــــــ (٢٠٠٥م)، نفخ الصافرات: متى وكيف؟. رسالة معهد الإدارة العامة، العدد ٥٧، الرياض.

مكتب الأمم المتحدة (٢٠٠٣م)، منتدى حول الجريمة والمجتمع، العدد الأول.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية (٢٠٠١م)، آفاق جديدة في تقوية الشفافية والمساءلة الإدارية: منظور إستراتيجي ومؤسسي. مجموعة بحوث ودراسات، القاهرة.

المنظمة الدولية للشفافية (٢٠٠٦م)، التقرير السنوي عن الفساد العالمي. www.transparency.org.